الأمم المتحدة

A/60/719

الجمعية العامة

Distr.: General
14 March 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البنود ٤٦ و ٥٠ و ٥٧ و ١١٦ و ١١٨ و ١٢٠ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تنشيط أعمال الجمعية العامة

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه توافق آراء باريس والبيان بشأن إصلاح الأمم المتحدة الذي اعتمده الاجتماع التاسع والثلاثون لرؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧، المعقود في باريس، يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (انظر المرفقين الأول والثاني).

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ٤٦ و ٥٠ و ٥٧ و ١١٦ و ١١٨ و ١٢٠.

(توقيع) دوميسان س. **كومالو**
السفير والممثل الدائم لجمهورية
جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

220306 220306 06-27054 (A)

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

توافق باريس

الذي اعتمده الاجتماع التاسع والثلاثون لرؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧، المعقود في باريس يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦

١ - نحن رؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧، المجتمعين في باريس يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، برئاسة السفير دوميسان شادراك كومالو، الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة ورئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك، نعلن التزامنا الجماعي على النحو التالي:

٢ - إننا نجتمع في وقت زاخر بالتحديات والآمال الكبيرة. فاستمرار الفقر الذي يؤثر على معظم بلداننا ما زال يشكل خطرا رئيسيا على استقرارنا ونمونا في المستقبل، وكذلك على التعاون والسلم والاستقرار الدولي.

٣ - إننا نؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز الوحدة والتضامن فيما بين بلدان الجنوب، للإدلاء بدلونا في أسلوب إدارة التنمية الذي يفضي إلى تحقيق نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا، وللحفاظ على نظام يغني الحيز السياسي اللازم بالنسبة للبلدان النامية لمتابعة أهدافها الإنمائية الخاصة بها.

٤ - إن الفرق المتزايد بين الأغنياء والفقراء، والانكفاء الاقتصادي، والكوارث الطبيعية غير المسبوقة أضر بالجهود الصادقة المبذولة للتغلب على خطر الفقر. غير أننا نظل ملتزمين بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسنبذل كل جهد ممكن في مراكز فروعنا لكفالة جعل التقدم مسألة ذات أولوية بالنسبة للمنظمات المعنية وبرامج عملها.

٥ - لقد وفرت التغيرات السياسية والثورة الإعلامية وأوجه التقدم التكنولوجي في العقد الماضي أساسا أقوى للنمو الاقتصادي. ونؤكد على ضرورة زيادة قدرة البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي التكنولوجيات الجديدة والناشئة.

٦ - وفي حين أن نتائج الاجتماع الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية لا يمكن أن تُترجم إلى إجراءات ملموسة وإيجابية لصالح البلدان النامية، نظل ملتزمين بالنظام التجاري

المتعدد الأطراف المقنن الذي يكون منصفا وعادلا ويأخذ في الاعتبار الحيز السياسي للبلدان النامية.

٧ - ونكرر تقديرنا لحكومة دولة قطر لاستضافة مؤتمر قمة الجنوب الثاني في الدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل نحو التنفيذ الكامل لإعلان الدوحة ولخطة عمل الدوحة، خصوصا بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨ - ونرحب بالعرض الوشيك على مجموعة الـ ٧٧ للاختصاصات المقترحة لصندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية الذي أسسه مؤتمر قمة الجنوب الثاني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك القدرة المؤسسية لمجموعة الـ ٧٧، ولمساعدة بلدان الجنوب في جهودها الإنمائية، ولمعالجة مشاكل الجوع والفقر والكوارث الطبيعية. وفي هذا السياق، نطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب أن تساعد في هذه العملية وتوفر خدمات التنظيم ليصبح الصندوق تشغيليا.

٩ - وفضلا عن ذلك، أكد مؤتمر قمة الجنوب الثاني من جديد دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السياق الشامل لتعددية الأطراف بوصفه عملية متواصلة ذات أهمية في مواجهة التحديات التي تمثل أمام بلداننا، وبوصفه إسهاما قيّما في التنمية. ونحن نعلم اليوم أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هما من أهم أبعاد التعاون الدولي من أجل التنمية. ففي الفترة من إعلان ميثاق الجزائر الذي اعتمده الاجتماع الوزاري الأول لمجموعة الـ ٧٧ في عام ١٩٦٧ إلى إعلان خطة عمل مؤتمر قمة الجنوب الثاني في الدوحة، تم تحقيق الشيء الكثير. واليوم وصل مستوى الوعي بصدد إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مستوى الحكومات ومستوى المجتمع الدولي إلى درجة كبيرة حقا.

١٠ - إننا نرحب بإنشاء فرع باريس في اليونسكو لصندوق التعاون بين بلدان الجنوب للتعليم، وصندوق التعاون بين بلدان الجنوب للعلم والتكنولوجيا ومقايضة الديون الخارجية مقابل الاستثمار في التعليم، وندعو إلى تقديم التبرعات الابتدائية لهذه الصناديق. كذلك نعتقد أن هذه الصناديق مؤهلة لتلقي المساهمات في المستقبل من صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية الذي أُنشئ في مؤتمر قمة الجنوب الثاني.

١١ - ونرحب بقرار المؤتمر العام لليونسكو بعقد منتدى للجنوب بشأن الثقافة، وندعو رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى اتخاذ الخطوات اللازمة مع المدير العام لليونسكو لكفالة نجاح هذا المنتدى.

١٢ - وندعم بقوة العملية الجارية لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة الجنوب الثاني التي تضطلع بها مختلف فروع مجموعة الـ ٧٧. أما وقد حددنا مجالات الأولوية ذات الأهمية واختصاص مختلف الفروع، فسنبذل كل جهد ممكن ونتخذ الإجراءات اللازمة لإدماج هذه المجالات في أعمال مختلف منظمات الأمم المتحدة. وسنسعى إلى الحصول على دعم هذه المنظمات ومساعدتها في تنفيذ توصيات مؤتمر قمة الدوحة ذات الصلة.

١٣ - ونقر بأهمية عمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعما للجهود الوطنية المبذولة لتعزيز تنفيذ السياسة العامة فيما بين بلدان الجنوب. ونعتقد أن المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة أصبحت الآن في موقع أفضل يكفل أن يصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر أهمية في الأنشطة التنفيذية لكثير من البرامج والوكالات.

١٤ - وندعو إلى إنشاء الصندوق الاستئماني بمساهمات تأتي خصوصا من القطاع الخاص، كي يتمكن الأونكتاد من الاضطلاع بوضع دراسات وبرامج بشأن المسائل التي تهم البلدان النامية. ويستطيع هذا الصندوق الاستئماني، على سبيل المثال، أن يفوض بإجراء دراسات تقييم لأثر التنمية في الاتفاقات والمعايير الاقتصادية والتجارية الدولية القائمة ووضع خيارات لتحقيق الحيز السياسي الأمثل للبلدان النامية.

١٥ - إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحظى بأهمية متزايدة بوصفه استراتيجية تدعم التنمية وكذلك بوصفه وسيلة لكفالة التكامل الفعال للبلدان النامية في نظام اقتصادي عالمي ناشئ. ونعتقد أن هناك ضرورة لتعزيز التماسك بين الجهود الجارية، والمضي في زيادة الموارد، خصوصا بعد أن حددنا المجالات ذات الأولوية بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذه المجالات ذات الأولوية ستعزز قدرة البلدان النامية في مسائل التجارة العالمية، والعلم والتكنولوجيا، والبيئة، والمستوطنات البشرية. ونحن ملتزمون بالعمل على تحقيق الإحياء المؤسسي للأونكتاد، وتعزيز عمله بشأن تشغيل المفاهيم الهامة كالحيز السياسي والمسؤولية الاجتماعية المشتركة، وتنشيط آليته الحكومية الدولية بغية تشجيع بناء توافق الآراء ووضع قوانين مرنة لتيسير صنع القواعد في منظمة التجارة العالمية وسائر المنظمات.

١٦ - ونشدد على أهمية وضع التفاصيل بشأن منبر للتنمية بالنسبة لبلدان الجنوب على النحو الذي يأمر به مؤتمر قمة الجنوب الثاني، المعقود في الدوحة بقطر، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع مركز شؤون الجنوب واستكمال هذا المشروع. وندعو كذلك إلى تعزيز قدرة مركز شؤون الجنوب.

١٧ - وفي هذا السياق، نرحب بالجهود الجارية التي يبذلها رئيس مجموعة الـ ٧٧ لعقد اجتماعات قطاعية وفقا لقرار مؤتمر قمة الجنوب الثاني، وإنشاء آلية للمتابعة من أجل تنفيذ المشاريع المحددة بين بلدان الجنوب والمبادرات التي قدمت إلى مؤتمر قمة الجنوب الثاني.

١٨ - ونرحب بما قرره فرع نيروبي لمجموعة الـ ٧٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ من تأييد لنتائج اجتماع جاكرتا بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد ركز الاجتماع على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في نطاق عملية التنفيذ الشاملة لخطة بالي الاستراتيجية بشأن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. كما ندعم خطة العمل الشاملة بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي تشكل الأرضية اللازمة للشروع في تعاون يدعم بعضه بعضا في سياق خطة بالي الاستراتيجية.

١٩ - ونؤكد من جديد أن المساعدات التقنية ينبغي أن تعمل جنبا إلى جنب مع إجراء الأبحاث وبناء توافق الآراء؛ ولا ينبغي أن تصبح المشروع الرائد للأونكتاد. ونعرب عن القلق في أن قواعد المنظمة العالمية للملكية الفكرية وبرنامجها للمساعدة التقنية يؤكدان أكثر من اللازم على تعزيز معايير حقوق الملكية الفكرية على حساب أبعاد التنمية. وسنواصل ممارسة الضغط من أجل وضع برنامج للتنمية يجعل المنظمة العالمية للملكية الفكرية أكثر توجها نحو التنمية.

٢٠ - ونؤكد الدور ذا الأهمية للزراعة في اقتصادات البلدان النامية. لذلك ندعو اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى التعاون على نحو وثيق لتعزيز الثقافة الريفية بغية تحقيق تنمية أسرع.

٢١ - وندعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات المختصة إلى تشجيع بناء القدرات في البلدان النامية كي تتمكن من التصدي للتحديات التي يطرحها انتشار أنفلونزا الطيور.

٢٢ - ونعتقد اعتقادا راسخا بأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بشأن القضاء على الجوع والفقر وتحقيق الاستدامة البيئية سيتطلب من منظومة الأمم المتحدة تكثيف جهودها من أجل تشجيع مزيد من بناء القدرات لأغراض التنمية الريفية بهدف تعزيز القدرات في مجال الري وتحسين تجميع مياه الأمطار ودعم التنمية المستدامة لمصائد الأسماك وأساليب تربية الماشية.

٢٣ - ونعتزم توخي اليقظة في رصد تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وفي هذا السياق، سنشارك بصورة جماعية في إنشاء المنتدى المقترح لإدارة الإنترنت. وسنحرص على أن يشمل المنتدى معالجة البعد الإنمائي لإدارة الإنترنت، مع تخصيص حيز تمثيلي للبلدان النامية وكذا لأصحاب المصلحة المتعددين في البلدان النامية.

٢٤ - ونؤيد بقوة الجهود التي يبذلها فرع جنيف من أجل توفير ما يلزم من موظفي الدعم والأماكن من أجل الاضطلاع بأنشطته، وندعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى مساعدته في هذا الصدد وفقا للمقرر (الفقرة ١٢ (أ)) المتخذ في الاجتماع الوزاري الاستثنائي المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٤ لإحياء الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧.

٢٥ - ونشيد بالعمل الهائل الذي تضطلع به حاليا مؤسسات الأمم المتحدة في مراكز فروع مجموعة الـ ٧٧ من قبيل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وموئل الأمم المتحدة، ونؤكد مجددا الأدوار والولايات المناطة بهذه المؤسسات والوكالات. ونعيد التأكيد على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه المنظمة الرئيسية التي تُعنى داخل منظومة الأمم المتحدة بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، ونتعهد بكفالة عدم إضعاف ولايته أو الاستعاضة عنها أو إدماجها في ولايات أخرى من جراء عملية إصلاح الأمم المتحدة.

٢٦ - ونحن عازمون على تحسين الوصلة البينية لمجموعة الـ ٧٧ مع وسائط الإعلام المتعددة، وكفالة حصول رسالتها على اهتمام عام على أوسع نطاق من خلال إنشاء وكالة أنباء عالمية لبلدان الجنوب. ونحن ندعو إلى الربط الشبكي بين وسائط الإعلام في بلدان الجنوب من أجل زيادة قدرتها الفعلية.

٢٧ - وهناك تطورات جديدة ومشجعة في بلدان الجنوب تبعث على التفاؤل فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فالاقتصادات الحيوية الجديدة الناشئة في الجنوب تتيح فرصا جديدة كامنة للارتقاء بالتعاون بين بلدان الجنوب إلى مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي الجماعي من خلال التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا. وفي هذا السياق، ندعم الجهود المتواصلة التي تبذلها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تنظيم مبادرات هامة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك المنتدى العالمي للتنمية في بلدان الجنوب، والمنتدى الرفيع المستوى الثاني المعني بالتجارة والاستثمار؛ ومنتدى محافظي بلدان الجنوب لتعزيز التعاون فيما بين المدن لأغراض التنمية؛ والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب؛ والنظم العالمية للحلول الإنمائية في بلدان الجنوب؛ والمعرض العالمي للاقتصاد الإبداعي في بلدان الجنوب؛ وغيرها من مبادرات الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاعات جديدة وحيوية.

٢٨ - ونرحب أيضا بالجهود المتواصلة التي يبذلها رئيس مجموعة الـ ٧٧ بهدف بدء تنفيذ برنامج البحوث التابع لمجموعة الـ ٧٧ ، المقرر في مؤتمر قمة الجنوب الأول، ونهيب بالدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، أن تقدم الدعم إلى البرنامج المذكور، ولا سيما الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل بدء تنفيذ المرحلة التجريبية للبرنامج.

٢٩ - ونرحب بالجهود التي بذلتها حتى الآن منظومة ترييستا لإنشاء ائتلاف تطبيقا لقرار مؤتمر قمة الجنوب الثاني، ونرحب أيضا بالجهود المبذولة من أجل إنشاء لجنة علمية مشتركة، ونهيب برئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك أن يتخذ الخطوات اللازمة بغية تعجيل هذه العملية، وندعو إلى الربط الشبكي بين مؤسسات البحوث في بلدان الجنوب.

٣٠ - وندعم الجهود المتواصلة التي ترمي إلى مد جسور التعاون فيما بين مدن بلدان الجنوب من خلال ''توأمة المدن/المدن الشقيقة''، وكذا إنشاء منتدى برلماني لبلدان الجنوب وأكاديمية عالمية لتنمية بلدان الجنوب من أجل زيادة تعزيز مواقف المجموعة في المحافل الدولية.

٣١ - وسنعمل على تعميق وتوسيع شراكاتنا الاستراتيجية مع كافة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما في البلدان النامية.

٣٢ - ونحن ملتزمون بالعمل على نحو وثيق جدا مع حركة بلدان عدم الانحياز في سياق لجنة التنسيق المشتركة، وبتنسيق عملنا المشترك ومواءمته في مختلف مراكز الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتصل بالعملية الجارية لإصلاحات الأمم المتحدة.

٣٣ - ونسلم بضرورة احترام التنوع الديني والثقافي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٠/٦٠. وينبغي لعالم تتزايد عولمته أن يسهم في التعاون الدولي، ويشجع تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات، ويساعد على تهيئة بيئة تفضي إلى تبادل التجربة الإنسانية. ونحن على قناعة بأن الحوار بين الثقافات والحضارات ينبغي أن يكون عملية متواصلة وبأن هذا الحوار، في ظل المناخ الدولي السائد حاليا، لا يعتبر خيارا بل ضرورة، باعتباره أداة سليمة ومنتجة لتعزيز التنمية من أجل إيجاد حياة أفضل للجميع. ويتعين تعميم هذا المفهوم في آلية حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وفي هذا الصدد، ندعو اليونسكو إلى دعم انعقاد منتدى رفيع المستوى تحضره شخصيات بارزة من أجل مناقشة السبل الفعالة لسد الفجوات وتحقيق الحكم المسؤول.

٣٤ - ونشدد على ضرورة عدم تجريد حقوق الإنسان من مضمونها الاقتصادي والاجتماعي. إذ لا ينبغي أن تصبح الاتفاقات التجارية عائقا يحد من قدرة الشعوب على اقتناء الكتب المدرسية والأدوية بتكلفة ميسورة، أو يجعل خدمات أساسية من قبيل الماء والصرف الصحي

غير متاحة لشرائح واسعة من السكان. وفي هذا السياق، لا بد من تنشيط المناقشات بشأن الحق في التنمية في إطار مجلس حقوق الإنسان المقترح إنشاؤه.

٣٥ - ونواصل التشديد على أهمية الحوار بين مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الثمانية بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية من خلال الشراكة، بوصف ذلك آلية أساسية لمناقشة القضايا الناشئة والملحة فيما يتعلق بتعزيز شراكة عالمية لأغراض التنمية من أجل زيادة دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في معالجة القضايا الإنمائية ذات الأهمية الدولية. وفي هذا السياق، نهيب باجتماع القمة السنوي القادم لمجموعة الثمانية، المقرر عقده في سانت بترسبورغ بالاتحاد الروسي، أن يراعي مصالح وشواغل البلدان النامية، ونطلب إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧، وفقا للولاية المكلف بها في مؤتمر قمة الجنوب، أن ينقل هذه المصالح والشواغل إلى مؤتمر قمة مجموعة الثمانية.

٣٦ - ونعرب عن تأييدنا التام لموقف مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن إصلاح الأمم المتحدة تحت القيادة المقتدرة لجمهورية جنوب أفريقيا بوصفها البلد الرئيس لمجموعة الـ ٧٧، في مجال الدفاع عن مصالح البلدان النامية وكفالة إنجاح عملية الإصلاح وضمان نزاهة الجمعية العامة وصون الدور المخول لها بموجب الميثاق في هذه العملية الهامة وفقا لقرارات وتوجيهات رؤساء دول أو حكومات مجموعة الـ ٧٧ في مؤتمر قمة الجنوب الثاني، المعقود في الدوحة، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٣٧ - ونتفق على عقد اجتماع لفروع مجموعة الـ ٧٧ على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ قبل انعقاد دورة الجمعية العامة. وفي انتظار ذلك، نرحب بالعرض الذي قدمه فرع فيينا باستضافة الاجتماع الأربعين في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وكذا العرض الذي قدمه فرع روما باستضافة الاجتماع الحادي والأربعين في روما في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٣٨ - ونود أن نعرب عن خالص تقديرنا وامتناننا للاستعدادات والأساليب الممتازة التي اتخذها فرع باريس في استضافة الاجتماع التاسع والثلاثين لرؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن رؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧ بشأن إصلاح الأمم المتحدة، باريس، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦

١ - نحن، رؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧، وقد اجتمعنا في باريس يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، تحت رئاسة السفير دوميسان شادراك كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة ورئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك، قمنا باستعراض عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة ونعلن ما يلي:

٢ - نعلن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين أننا نضع إصلاح الأمم المتحدة ضمن الأولويات العليا بوصفه عملية مستمرة، وليس غاية في حد ذاته، وفقا للمعايير التي حددتها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي فيما يتعلق بالهدف المتوخى من عملية الاستعراض ونطاقها.

٣ - إننا نعتبر هدف الإصلاح وسيلة لتعزيز المنظمة، كي تصبح قادرة على الاستجابة بكفاءة للتحديات الحالية والمقبلة التي تؤثر في المجتمع الدولي، وبخاصة شواغل ومصالح البلدان النامية التي تشكل الأغلبية الكبرى في عضوية المنظمة.

٤ - ونؤكد مجددا أن هذه العملية ينبغي أن تهدف إلى تعزيز تعددية الأطراف، وتزويد المنظمة بقدرة فنية تمكّنها من تحقيق الأهداف والمبادئ المودعة في ميثاق الأمم المتحدة على نحو كامل وفعال، وكذلك إلى تعزيز طابعها الديمقراطي وشفافيتها في مناقشة وتنفيذ القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء.

٥ - وسنعمل جاهدين في الأمم المتحدة من أجل تطوير كامل إمكاناتها ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحّة والخطيرة التي تواجه البلدان النامية. ونؤكد من جديد على أهمية الأمم المتحدة باعتبارها المنبر الرئيسي للحوار والتفاوض بشأن القضايا المتصلة بالتعاون الدولي لأغراض التنمية. ونعلق أهمية سياسية كبرى على تدعيم دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي تمكين الأمم المتحدة من تطوير كامل إمكاناتها في مجال التعاون الاقتصادي الدولي. ولذا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعطي أولوية قصوى لإعمال الحق في التنمية.

٦ - ونشدد على أهمية إدماج البُعد الإنمائي في صلب العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، مع مراعاة الهدف المتمثل في تمكين شعوب بلدان الجنوب من المشاركة التامة في

عمليتي اتخاذ القرارات ووضع القواعد في الميدان الاقتصادي الدولي، وضمان حصول هذه الشعوب على منافع الاقتصاد الدولي وتمتعها بها.

٧ - ونؤكد مرة أخرى على ضرورة تحسين الشراكة العالمية الإنمائية اللازمة من أجل الإعمال الكامل لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ونؤكد مجددا على الدور الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه هيئة رئيسية لدعم التعاون الإنمائي والتنسيق وصنع السياسات والاستعراض والحوار بشأن القضايا الاقتصادية الدولية وتقديم التوصيات بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - ونؤكد على أن الهدف المتوخى من إصلاح الأمم المتحدة هو تعزيز عمل المنظمة واستكماله بحيث تستجيب إلى الاحتياجات المعاصرة للدول الأعضاء. ويرمي عمل المنظمة إلى تنفيذ القرارات والولايات التي تعتمدها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

٩ - ونعتقد أن من الضروري التشديد على أن العملية ينبغي أن تفضي في نهاية المطاف إلى كفالة قدرة المنظمة على تنفيذ مجمل ولاياتها بصورة أكثر فعالية وكفاءة. ونحن لا نقبل أن يكون الهدف من العملية تغيير الطابع الحكومي الدولي للعمليات التي نضطلع بها في مجال صنع القرار والرقابة والرصد. كما لا ينبغي أن تهدف إلى خفض مستويات الميزانية في المنظمة أو تمويل مزيد من الأنشطة ضمن مجموع الموارد المتاحة، ولا إلى إعادة تحديد الأدوار والمسؤوليات المناطة بمختلف هيئات الأمم المتحدة بموجب الميثاق.

١٠ - ونكرر تأكيد دعمنا لإصلاح الأمم المتحدة. ويشكل إصلاح الأمم المتحدة جدول أعمال جماعي كما أنه يخدم مصالحنا المشتركة. ونعتقد أنه ينبغي الإصغاء إلى صوت كل دولة عضو واحترامه خلال عملية الإصلاح بغض النظر عن حجم الاشتراكات المدفوعة في ميزانية المنظمة.

١١ - لقد دعمنا دائما الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل زيادة مساءلة الموظفين، ودعت مجموعتنا إلى تعزيز إطار المساءلة في الأمم المتحدة وإدخال إصلاحات على نظم إقامة العدل وإدارة الموارد البشرية في المنظمة.

١٢ - ونحن ملتزمون بالعمل مع الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من أجل تحقيق إصلاح الأمم المتحدة ضمن الإطار الحكومي الدولي الذي تتيحه المنظمة. ونعتقد أن الإصلاح ينبغي أن يكون هادفا وأن يعزز قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها بصورة فعالة ويمكّنها من خدمة مصالح مجمل الأعضاء. فمن مصلحتنا المشتركة تعزيز الأمم المتحدة كي تستجيب بصورة أكثر فعالية لاحتياجاتنا الجماعية.

١٣ - ونعيد تأكيد الأدوار والولايات المناطة بمؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وموئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) ونكرر التأكيد بصورة خاصة على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بصفته الهيئة الرئيسية التي تُعنى داخل منظومة الأمم المتحدة بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، ونتعهد بكفالة عدم إضعاف ولايته أو الاستعاضة عنها أو إدماجها في ولايات أخرى من جراء عملية إصلاح الأمم المتحدة.

١٤ - ونحن نعلق أهمية على المشاورات التي تهدف إلى تعزيز اتساق الإطار المؤسسي للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجالي البيئة والمستوطنات البشرية، ونعرب عن تصميمنا بأن تؤدي هذه العملية إلى تعزيز المؤسسات القائمة ودعم مصالح البلدان النامية.

١٥ - ونحن نعرب عن تأييدنا التام لموقف مجموعة الـ ٧٧ والصين تحت القيادة المقتدرة للسفير دوميسان شادراك كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ورئيس مجموعة الـ ٧٧، بشأن إصلاح الأمم المتحدة، في مجال الدفاع عن مصالح البلدان النامية وكفالة إنجاح عملية الإصلاح، وضمان نزاهة الجمعية العامة وصون الدور المخول لها بموجب الميثاق في هذه العملية الهامة وفقا لقرارات وتوجيهات رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ في مؤتمر قمة الجنوب الثاني المعقود في الدوحة، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.